بالدولة الفلسطينية تحتم كونها مقبولة اسرائيليا وما يعني هذا من ترجيح للهيمنة الاسرائيلية على مصير المنطقة . كما ان قيام الدولة الفلسطينية الى جانب سلبياته الواضحة من حيث ما تنطوي عليه الدولة من تخل عن حق التحرير والتسليم بهيمنة اقتصادية لاسرائيل داخل الدولة ومشاركة امنية مرئية او غير مرئية بين الدولة الفلسطينية واسرائيل يعني أن قيام هذه الدولة من شأنه ان يرسخ بشكل يكاد يكون قاطعا عوامل التفسخ والتجزئة والترهل في الوطن العربي وان يلغي حوافزه للوحدة والتحولات الجذرية المطلوبة في المجتمع العربي من حيث ان الدولة الفلسطينية هذه تمارس سيادة شكلية في حين تبقى قدرتها على المبادرة خاضعة لمستلزمات الهيمنة الاسرائيلية .

لا بد أن نزيد على أسباب الرفض سببا آخر وهو ان مجرد طرح الاحتمال بقيام مثل هكذا دولة من شأنه ان يضعف الموقف العربي وبدون أن يكسبه حتى في المجال الذرائعي المحض أية مكاسب مطلقة. ويعود هذا الى ان الجهة المطالبة ان تساهم في تسهيل مهمة قيام الدولة المبتورة هي نفسها رافضة لمثل هذا التطور . ورغم ان هناك قلة اسرائيلية تعتقد ان تلبية مثل هذا الاتجاه قد يؤمن لها أهدافا أمنية مرحلية بالاضافة الى المكسب الاساسي الذي تسعى اليه منذ نشوئها — أي اعتراف عربي بحقها في الوجود والبقاء — الا أن المؤسسات الحاكمة والموجهة في اسرائيل لا ترى أي حافز لها يفرض عليها حتى القبول بمثل هذا القدر من التنازل العربي في فلسطين، من حيث ان مجرد طرح الموضوع من قبل جهات عربية يترجم وكأنه بديل عن تصميم عربي لخلق القوة العربية ولجعلها رادعة لاسرائيل ومن ثم مرجحة عليها لتفرض عليها حتى تلبية الحد الادنى من مستلزمات قرار مجلس الامن ٢٤٢ . لاجل ذلك فان اسقاط خيار التحرير كجزء من مخطط لترغيب اسرائيل في تلبية أهداف مرحلية لبعض الدول العربية هو بمثابة مساومة تقوم على حساب قضية الشعب الفلسطيني لا يمكن له — ولا لجماهيره العربية المشاركة له — ان تكون طرفا في هذه العملية لا من الوجهة المبدئية او السلوكية بل بالعكس فان مثل هذا التطور يحتم على المقاومة احتواء ومنع التفلت الحاصل من جراء واقع التسيب والتفكك في الواقع العربي الراهن .

اما ان تتصور بعض الدوائر ان المشادة الدبلوماسية بين السلطة في عمان والسلطة في تونس هي بمثابة أزمة حقيقية لن تغيب عن الشعب الفلسطيني والجماهير العربية الحقيقة الموضوعية الاساسية بأن هذا هو انعكاس للتناقضات المحتومة في معسكر الذين حولوا القضية الفلسطينية الى مشكلة وبالتالي فان أية مفاضلة تصبح غير واردة اطلاقا — ولا تؤدي هذه المشادة الا الى المزيد من التوعية الحقيقية للجماهير وتصلبها في النضال والالتزام والانضباط . ورغم انه من الطبيعي جدا أن يتأتى من جراء التجربة المأساوية التي عاشها الشعب الفلسطيني مع السلطة الاردنية بلورة في ادانة الملك حسين وقطع في رفض مشاريعه الا أن هذا يكون في اطار ترتيب حدة مواقفنا من أطراف التناقض لكن لا ينتقص موضوعيا من ضرورات مجابهة مختلف هذه المشاريع والتعميات الاعلامية التي تلازمها .

وفي هذا الصدد تطرح قضية المفاوضات — المباشرة او غير المباشرة خاصة فيما يتعلق بمحاولة تشبيه مع المفاوضات التي أجرتها كل من الثورتين الجبارتين — الجزائرية والفيتنامية . ليس هنا مجال البحث في موضوع المفاوضات بشكل عام او بالاسباب التي تجعل العرب — والفلسطينيين بشكل خاص — يرفضون التفاوض على أي مستوى مع اسرائيل . الا اننا نرغب هنا في تبديد أي من الاوهام التي قد تنشأ عن عملية المقارنة في هذا الموضوع . لقد سبق وأشرنا مفصلا الى هذا الموضوع في مقال كتبته (« من فيتنام